

Analysis and Measurement of Development Indicators and Their Impact on Unemployment in Iraq

Alya Hussein Khalaf, Ali Wahib Abdullah, Mohammed Noori Farhan

College of Administration and Economics, University of Diyala, Diyala, Iraq.

aliaeco@uodiyala.edu.iq

Abstract This study addresses the high unemployment rates in Iraq, particularly among youth, highlighting the paradox that unemployment increases with higher levels of education and qualifications. It also points to the lack of a coordinated information and technological system for the digital labor market, as well as administrative and financial corruption. The importance of the study lies in addressing a vital issue—unemployment—through the lens of human development indicators, using a theoretical and applied approach to analyze their impact on employment opportunities in Iraq. The research seeks to answer whether development indicators have an effect on enhancing the developmental role in addressing unemployment. It is structured into three sections: the first provides a theoretical foundation for human development indicators and unemployment; the second analyzes the actual impact of these indicators on unemployment in Iraq; and the third proposes a future vision for responding to these indicators and their role in reducing unemployment, based on an econometric analysis. The study concludes with key findings and recommendations.



  [10.36371/port.2025.special.15](https://doi.org/10.36371/port.2025.special.15)

Keywords: Human Development Indicators, Unemployment in Iraq.

تحليل وقياس المؤشرات التنموية وأثرها على البطالة في العراق

علياء حسين خلف هلال & علي وهيب عبد الله & محمد نوري فرحان

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى، ديالى، العراق.

الخلاصة:

يتسم سوق العمل في العراق بارتفاع معدلات البطالة، ولاسيما بالنسبة لفئة الشباب ومن المتناقضات فإن معدلات البطالة تتزايد بازدياد المستوى التعليمي والتأهيلي، فضلا عن غياب النظام المعلوماتي والتكنولوجي المنسق لسوق العمل الرقمي، والفساد الإداري والمالي للعراق وتأتي أهمية البحث وفقاً للمنطلقات الآتية: التعاطي مع موضوع مهم وحيوي يشكل ركناً أساسياً في بناء المجتمع وهو معالجة البطالة عبر مؤشرات التنمية البشرية المقاربة النظرية التطبيقية في دراسة تأثيرات مؤشرات التنمية البشرية على فرص الاستخدام والتشغيل في العراق. في حين تأتي مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل يوجد تأثير للمؤشرات التنموية على تفعيل الدور التنموي في معالجة البطالة؟ يقسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول (التأصيل النظري لمفهوم مؤشرات التنمية البشرية والبطالة)، في حين جاء المبحث الثاني (محللاً لواقع أثر مؤشرات التنمية البشرية على واقع البطالة في العراق)، بينما تناول المبحث الثالث (بناء رؤية مستقبلية لمتطلبات وآليات الاستجابة لمؤشرات التنمية البشرية وانعكاس ذلك في معالجة البطالة (دراسة قياسية))، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات الدالة: مؤشرات التنمية البشرية، البطالة في العراق.

المقدمة

تتجلى أهمية البحث من المنطلقات الآتية: في كونه يتناول موضوعاً مهماً وحيوياً وهو دراسة تأثير مؤشرات التنمية البشرية على البطالة في العراق، والمقاربة النظرية التطبيقية في دراسة تأثيرات مؤشرات التنمية البشرية على فرص النمو والتنمية ومعالجة البطالة في العراق. مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: (هل يوجد تأثير للمؤشرات التنموية البشرية على تفعيل الدور التنموي في معالجة البطالة؟)

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من تأثير مؤشرات التنمية البشرية على البطالة من خلال توسيع المعارف والقدرات البشرية لمعالجة البطالة، بشكل يعزز فرص التمكين والتحليل والابداع والابتكار.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية بناء المؤشرات التنموية البشرية في معالجة البطالة في العراق، والكشف عن طبيعة الدور الذي تلعبه في بناء المجتمع، ووضع رؤية مستقبلية لتبني بناء المؤشرات التنموية البشرية منهجية البحث: اعتمد البحث الاسلوبين الوصفي التحليلي والقياسي، فضلاً عن الاشكال البيانية والجداول الإحصائية.

هيكلية البحث:

يقسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول (التأصيل النظري لمفهوم مؤشرات التنمية البشرية والبطالة)، في حين جاء المبحث الثاني (محللاً لواقع أثر مؤشرات التنمية البشرية على واقع البطالة في العراق)، بينما تناول المبحث الثالث (بناء رؤية مستقبلية لمتطلبات وآليات الاستجابة لمؤشرات التنمية البشرية وانعكاس ذلك في معالجة البطالة (دراسة قياسية))، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات. حدود البحث المكانية والزمانية:

يتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية، جمهورية العراق خلال المدة (2004-2021)، وقد حصلنا على البيانات من وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية.

المبحث الأول: (التأصيل النظري لمفهوم مؤشرات التنمية البشرية والبطالة)

يشكل مفهوم التنمية البشرية أساساً يُثير من خلاله الاهتمام الدولي في مجال الفكر التنموي، عبر تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي، منذ تقريره الاول في عام 1990، ثم تقاريره الدورية التي اغنت وطورت مفهوم التنمية البشرية الذي يقوم على أساس خدمة الإنسان، فهناك ثلاثة قضايا مهمة تدخل في تفسير التنمية البشرية وهي: أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية، وأن يتعلموا، وأن يتمتعوا بمستوى معيشي لائق. وهناك خيارات إضافية تشمل الحريات السياسية وحقوق الإنسان المكفولة ومكونات مختلفة لاحترام الذات، وكان لهذا التقرير بالغ الأثر في سياسات التنمية حول العالم، من خلال المقدمة البسيطة المعلنه التي استرشدت بها جميع التقارير اللاحقة، "البشر هم الثروة الحقيقية لأية أمة". وبدعم هذه المقولة بفيض من البيانات التجريبية وطريقة جديدة للتفكير في التنمية وقياسها.¹

ويوضح د. نادر فرجاني المحرر الرئيسي لتقرير التنمية الإنسانية العربية، حول سبب التحول من صيغة التنمية البشرية الى التنمية الانسانية بقوله "في تقديرنا التنمية الإنسانية واقعاً تعبير أفضل عن المفهوم الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 1990، وكنا نتمنى أن المصطلح الإنجليزي يترجم من الأصل بالتنمية الإنسانية وهنا أود الإشارة إلى التفرقة الدقيقة في اللغة العربية غير الموجودة في اللغات الأوروبية التي تسمح لنا بالتفرقة بين البشرية كمجموعة من المخلوقات أو الكائنات وبين الإنسانية كحالة راقية من الوجود البشري".²

1- مفهوم التنمية البشرية

ويتحقق مفهوم التنمية البشرية بالتوازن بين جانبيين الاول هو تكوين القدرات البشرية (تحسين مستوى المعرفة والصحة والمهارات)، والثاني هو انتفاع الناس من اكتسابهم لهذه القدرات واستخدامها للأغراض الانتاجية والاجتماعية والسياسية والثقافية.³

ويعد مفهوم التنمية البشرية من اهم المفاهيم العالمية حيث أطلق على النظم الاقتصادية والسياسية بـ (عملية التنمية)، وبرز هذا المفهوم مع عدد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط والانتاج والتقدم في تعدد مستوياته وابعاده.

2- اهمية واهداف التنمية البشرية

تتجلى اهمية التنمية البشرية في النهج الجديد للفكر الإنمائي الذي يتعلق بتوسيع رفاهية الحياة البشرية، وليس مجرد ثراء الاقتصاد الذي يعيش فيه البشر، للنهوض بهذه الرفاهية، ويتوضح ذلك في ان:⁴

1-2 التنمية البشرية؛ تركيز على تحسين حياة الناس بدلاً من افتراض تحقيق الرفاهية المصاحبة للنمو الاقتصادي، حيث يُنظر إلى نمو الدخل على أنه وسيلة للتنمية وليس غاية في حد ذاته.

2-2 التنمية البشرية؛ تعني منح الناس المزيد من الحرية لتطوير قدراتهم ومنحهم فرصة لاستخدامها ليعيشوا حياة منتجة وإبداعية يقدرونها.

2-3 التنمية البشرية؛ تتعلق أساساً بمزيد من الخيارات والفرص، وليس الإصرار على الاستفادة من هذه الفرص، فلا أحد يستطيع أن يضمن السعادة البشرية، وان الخيارات التي يتخذها الناس هي مهمهم الخاص.

اما اهداف التنمية البشرية، فطالما انها من خلال ماورد انفا تركيز على البشر، فهو اذن هدفها الاساسي، وهو أيضاً الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية. وباعتبار ان طبيعة الانسان هي حبه لذاته، فهذه الصفة تدفعه للسعي وراء رغباته بالأساليب المتاحة لديه لتحقيق حاجاته وحماية نفسه، بما يبقي وجوده كإنسان، ويتحقق ذلك من خلال خوضه واندماجه في علاقاته داخل المجتمع، فان التنمية البشرية لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد، وإنما النهوض بأوضاعهم الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم مجتمعياً وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم. وضمن هذا النطاق يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوماً أكثر شمولية من مفاهيم أخرى ترتبط بها ومنها مفهوم "إدارة الموارد البشرية".

3- ابعاد ومؤشرات التنمية البشرية

ان مفهوم التنمية البشرية يتسع لثلاثة أبعاد أساسية هي:

البعد الاول - تأهيل القدرات البشرية، من خلال التعليم والتدريب والتنشئة الاجتماعية.

البعد الثاني- توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية.

البعد الثالث- تحقيق مستوى رفاهية المجتمع.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين وضعت الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي مؤشر التنمية البشرية (- Human Development Index (HDI) وهو مقياس اممي يهدف إلى قياس مستوى رفاهية الشعوب والتنمية الحاصلة في العديد من دول العالم المختلفة، ويتم إصداره سنوياً، ويتم فيه ترتيب كافة الدول بناءً على ما حصلوا عليه من نقاط في التقرير.

وعموماً فان اي نظام لقياس مستوى التنمية البشرية في اي بلد يجب ان يتضمن عدة متغيرات تدخل في تكوين التنمية البشرية. ولكن تم التركيز اساساً على ثلاثة مؤشرات هي:

1-3 التعليم: اتفقت الأدبيات على أهمية الإنفاق العام على التعليم، فوجود نسبة كبيرة من المتعلمين في المجتمع لا تصب فقط في مصلحة المتعلمين الشخصية وإنما تعم فائدتها للجميع من خلال الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وانخفاض معدلات الفقر التي تحسن في عدالة توزيع الدخل، وتحسن الصحة وانخفاض معدل زيادة السكان، وانخفاض الجريمة، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحريات المدنية وغيرها.¹

2-3 الصحة: الدليل المستخدم هو العمر المتوقع عند الولادة، وأهمية هذا المتغير انه يوضح المؤشرات الصحية بشكل عام منذ الولادة، كعدد الاطباء والتغذية والمياه النظيفة والتلوث البيئي وغيرها من العوامل التي تؤثر في صحة الانسان وبالتالي على طول عمر الانسان ، وفي تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً بشأن النفقات الصحية العالمية يكشف عن نمواً بوتيرة أسرع من سائر قطاعات الاقتصاد العالمي في مسار الإنفاق العالمي على قطاع الصحة حيث يمثل نسبة (10٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويتضح هذا بشكل خاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث يتنامى متوسط الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة (6٪) سنوياً مقارنةً بنسبة (4٪) في البلدان المرتفعة الدخل، وتوفر حكومات البلدان من متوسط انفاقها نسبة (51٪) على قطاع الصحة.²

3-3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: وهو اكثر المؤشرات تعقيدا فهو دليل عدالة التوزيع في المجتمع، ويمكن الاكتفاء بمؤشر الدخل مع ادخال بعض التحسينات المناسبة حتى يمكن المقارنة بين الدول نظرا للتباين فيما بينها في مستوى الدخل الاسمي.³

يتضح مما سبق ان التنمية البشرية ذات نطاق واسع ويضم عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وعناصر اخرى تشكل خصائص لابعاد التنمية البشرية الاساسية التي تبني عليها للوصول لمستوى جيد من الرفاهية. وقياس هذا الهدف عالجه مؤشر التنمية البشرية الذي يضم عدة مؤشرات كمية واهمها التعليم والصحة والدخل.

4- مفهوم البطالة

البطالة تعني عدم وجود فرص كافية لطالبي العمل وهي تدل على تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا، تعطيلًا اضطراريا، على الرغم من بحث العامل عن العمل، ورغبته فيه وبالأجر السائد¹¹

ويوصف مفهوم البطالة المستعمل في الدول المتقدمة هنا (بالبطالة الظاهرة Visible Unemployment) ومعظم الموجودين في هذه الفئة من البائعين المتجولين في المناطق الحضرية والداخليين إلى قوة العمل. ومن الممكن أن تتضمن هذه الفئة العمال الريفيين، ولكن أغلب الشك أنهم يدخلون ضمن التوظيف غير المثالي لظاهرة البطالة (Visible Unemployment) ويعني هذا أن هؤلاء العمال يعملون ساعات قليلة في مواسم الكساد بالرغم من حصولهم على ساعات كافية تحول دون تصنيفهم ضمن فئة العاطلين بالمفهوم العادي¹² أما مفهوم البطالة في الدول النامية إذ تمثل مقياسا غير ملائم للتشغيل غير الكامل للعمل، وهي البطالة غير الظاهرة (Invisible) أو المقنعة (disguised)، وتمثل أيضا (عدم التوظيف المثالي المقنع) حيث نجد هذه الفئة من العمال يعملون كل الوقت بدون إنتاجية تذكر في القطاع الريفي والحضري غير الرسمي. والمثال المعياري للبطالة المقنعة يمثل البائع في السوق الذي يجلس ساعات طويلة لبيع بيعة أو بيعتين بسيطتين جدا، يمثل هؤلاء الناس بأنهم لا يقدمون شيئا يذكر لعملية الإنتاج شأنهم كشأن العاطلين عن العمل بالمفهوم التقليدي.¹¹

أن تقديرات معدل البطالة في البلدان النامية، لا تعكس بشكل دقيق درجة استخدام العمالة بشكل فعلي، فهو يظهر في بعض الأحيان أقل من معدله لان في هذه البلدان يصعب تحديد العاملين والباحثين عن العمل، وذلك لوجود أفراد يشغلون وظائف عدة وإفراد يعملون بعض أو كل الوقت بإنتاجية منخفضة للغاية¹³

ونعني بقوة العمل الكلية عدد الفئات من السكان الذين تقع أعمارهم ضمن سن الدخول إلى العمل (قانون العمل)، أي ما بين سن (15 - 16) هو العمر الذي يفصل سن العمل عن سن التقاعد (64 سنة) فما فوق.

أن معدل البطالة (The Unemployment Rate) هو ذلك الجزء من قوة العمل العاطلة أو هو المؤشر القياسي لمدة قساوة أو شدة البطالة في اقتصاد معين ويعرف بوصفه نسبة العمال غير العاملين (Unemployed) إلى قوة العمل الكلية Total Labors Force والتي هي العدد الكلي من العمال في الاقتصاد الوطني الذين هم إما عاملين وإما غير عاملين¹³

المبحث الثاني: تحليل واقع العلاقة بين مؤشرات التنمية والبطالة في العراق.

يتمثل معدل البطالة بنسبة العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة، وبهذا الصدد هناك تضارب كبير في بيانات البطالة، لكنها بشكل عام تتأرجح من (10% إلى 40%) من القوى العاملة في العراق، فالبطالة تعتبر أحد المشاكل التي تواجه الشباب وخصوصا الخريجين منهم وحملة المؤهلات والشهادات العلمية والتي ارتفعت أعدادهم عن متطلبات السوق الرقمي المحلي، وان هذه المعدلات المرتفعة تعود إلى حزمة أسباب من أهمها: -¹⁴

- 1- توجيهات الموازنة الاتحادية نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة الازمات والصدمات الي يمر بها العراق حيث النفقات المخصصة للمشاريع والقطاعات التكنولوجية الاستثمارية التي توفر فرص عمل للأفراد، تذهب الى القوات المسلحة والاعمار نتيجة الإرهاب والتخريب.
- 2- الهبة الديمغرافية التي دخل فيها العراق أي ارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل عدم توليد فرص عمل رقمية كافية تتوافق والأعداد المتزايدة من الداخليين الى سوق العمل بسبب ضعف الاستثمار ودخول العراق في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عدم مواكبة الاقتصاد العالمي.
- 3- عجز سوق العمل الرقمي عن استيعاب الخريجين وأصحاب المؤهلات المختلفة اي عدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الرقمي نتيجة شيوع الأمية وتدني المستوى التعليمي وتدني برامج التدريب بدلالة المؤشرات السابقة.
- 4- الظروف السياسية التي أدت الى هروب والشباب وأصحاب العلم والكفاءة والاعتماد على الاستيراد ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

5- القطاع الخاص عاجز على توليد فرص عمل رقمية بسبب انخفاض معدل استثماراته بسبب الأوضاع الأمنية التي صاحبت تلك الحقبة، وسياسة اغراق الأسواق بمنجات البلدان ذات الميزات التنافسية التي غزت السوق العراقي مما حد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة من حيث السعر والنوعية مما دفع العاملين للتوجه إلى القطاع غير المنظم.

وبذلك فإن نتيجة التحديات التي تواجه السوق العراقية وضعف مؤشرات التحول الرقمي والانتشار التكنولوجي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح وصريح خاصة بين أوساط الشباب المتعلم، فبعد عام 2003 تفاقمت معدلات البطالة وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها، حيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الوقت الحاضر لرفع معدلاتها إذ بلغت نسبتها (26.8٪) عام 2004، ومن ثم بدأت بالتراجع لتصل (15.3٪) عام 2008 ويعزى سبب هذا التراجع إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام 2005، وواصل معدل البطالة بالانخفاض البسيط ليستقر بمعدل (11.9٪) في عام 2012، ومن ثم عاودت بالارتفاع لتصل إلى (13.2٪) عام 2015 نتيجة الازمة المزوجة، وفي عام 2018 تفاقمت مشكلة البطالة أيضا وبلغت نسبتها 13.4٪. نتيجة انخفاض الطلب على قوة العمل الرقمية ويرجع ذلك إلى تدني مستويات التعليم والتدريب وانخفاض الانتشار التكنولوجي، وتتحمّل مؤسسات التعلم والتدريب جزءاً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري المؤهل لسوق العمل الرقمي في العراق، فهي المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغير ومتطلباته بنحو يعزز رسالة قطاعات التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات التكنولوجية التي تطرأ على سوق العمل الرقمي، وهم أيضاً المسؤولون عن تخريج أعداد هائلة من الطلبة الذين يدخلون ضمن العاطلين عن العمل ولاسيما العاطلون من المستوى الرفيع (حملة الشهادات العليا)، وبشكل عام فإن مشكلة البطالة في العراق تتسم بانها مشكلة متفاقمة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض بالثورة الرقمية، إذ تكون دلالة لحالة عدم الموازنة قائمة ما بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل الرقمي، إذ ترتفع نسبة العاملين الداخليين لسوق العمل الرقمي يقابله قصور في جانب الطلب عن استيعاب ما معروض من القوى العاملة نتيجة انخفاض مهاراتهم وكفاءاتهم¹⁰، والشيء الخطير هو تزايد طالبي العمل سنوياً، إذ إن الجامعات تخرج الآلاف من الخريجين المتعلمين سنوياً فضلاً عن المتسربين الذين يتوقع دخولهم لسوق العمل هذه المشكلة تكمن في الجانب التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، ولا نقصد بذلك الجانب الكمي إنما الجانب النوعي، من حيث الاهتمام فيه بالجوانب التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة والمتطورة التي يعتمد عليها سوق العمل الرقمي ويزداد استثمار العراق في التقنيات الرقمية من خلال زيادة الانفاق على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص وبالتالي توفير فرص عمل رقمية.¹¹

إذ نلاحظ بروز ظاهرة (فرط التعليم) وهي ظاهرة تمثل هدراً للموارد البشرية والمالية على حد سواء، إذ إن أصحاب العمل في القطاعين (العام والخاص) يفضلون حملة الشهادات الأعلى للعمل حتى وإن كان في غير اختصاصهم أو لإعمال لا تحتاج إلى شهادات عالية، ويعود ذلك بسبب الأعداد المتزايدة (فائض عرض) من حملة الشهادات، ومحدودية فرص العمل الرقمية المتاحة، وعدم وجود التكامل بين مخرجات الكليات والمعاهد ومتطلبات سوق العمل من حيث التخصصات والعلوم للأنشطة في البلد.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إجراءات اتخذتها الحكومة للحد من مشكلة البطالة هي توفير العمالة الناقصة وغير المحمية وذلك من خلال اعتماد أسلوب العقود الوقتية كصيغة من صيغ التشغيل للحد من البطالة وخاصة الخريجين، لذلك فإن الزيادة في معدلات البطالة تعد من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن أنها تمثل هدراً بالعنصر البشري، وإن البطالة في ظل هذه الأوضاع تعد البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف¹²

المبحث الثالث: قياس وتحليل المؤشرات التنموية البشرية وأثرها على البطالة في العراق للمدة (2004-2020) باستخدام نموذج ARDL.

1-3 توصيف وبناء النموذج

يعد أسلوب القياس الاقتصادي أحد الأساليب الكمية المهمة لتوصيف طبيعة العلاقة وقياسها وتحليلها بين المؤشرات الاقتصادية التي يتم تضمينها داخل النموذج، كونه يتسم بقدر كبير من البساطة والقدرة على الكشف عن مدى وطبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة¹³، وعليه تم الاستعانة ببعض أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية وأساليب القياس الاقتصادي لتحديد وتوصيف طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج المدروس. إذ تهتم الأساليب القياسية بصياغة علاقة التفاعل بين المؤشرات الاقتصادية المحددة من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل والتي تشمل أساليب تحليل نماذج الانحدار

الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) إذ يتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الأبطاء الموزع في نموذج واحد ومن ثم تكون السلاسل الزمنية دالة في أبطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وعن طريق اختبار استقراره بيانات الدراسة وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة سكونها (تكامليها) ومن ثم تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام منهجية (ARDL). ومن أجل توصيف نموذج تم استخدام المتغيرات المستقلة للمؤشرات التنموية البشرية والتي تمثل معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل الإنفاق على التعليم، معدل الإنفاق على الصحة. والمتغير التابع معدل البطالة.

ومن ثم التحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة أو قصيرة الأجل بين المؤشر البطالة المدروسة لقياس أثر المؤشرات التنموية على الاقتصاد العراقي.

$$U = f(\text{GDP}, \text{PEA}, \text{PHA})$$

GDP الناتج المحلي الإجمالي

PE الإنفاق على التعليم

PH الإنفاق على الصحة

2-3 جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة في احتساب المؤشرات التنموية البشرية والتي تقاس هذه المؤشرات بدرجة أو بأخرى وفقاً للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2007) خلال فترة زمنية معينة، والإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة (بالأسعار الثابتة) وقد تم تحويل هذه البيانات من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة بالاعتماد على الرقم القياسي العام للأسعار بالسنة الأساس (2007) وهي للفترة (2004-2020) وحسب ما توفر من بيانات صادرة من دائرة الحسابات القومية التابعة للجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط. 3-3 اختبار الاستقرار السلاسل الزمنية (اختبار السكون)

تعد بيانات السلاسل الزمنية Time Series data من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وتفترض مثل هذه الدراسات أن السلاسل الزمنية المستخدمة تكون مستقرة، وعندما لا تتوفر في السلاسل الزمنية صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه من المتغيرات هذه السلاسل غالباً "ما يكون انحدار زائفاً" أي لا معنى له ومن هنا فإنه من الضروري التعرف على ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، فإذا كانت مستقرة يمكن استخدام الاختبارات الإحصائية المختلفة مثل اختبار F و R^2 وغيرها، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة فإن دراسة سلوك السلسلة يكون قاصراً على الفترة الزمنية محل الاعتبار ولا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ لا يكون مناسباً أي ليس له قيمة تذكر من الناحية العملية ومما ينبغي ملاحظته أنه إذا تبين من المسار الزمني للسلسلة الزمنية وجود اتجاه عام للظاهرة صعوداً أو هبوطاً فإن هذا يعكس صفة عدم الاستقرار والذي ينعكس في تغير القيمة المتوسطة والتباين من فترة زمنية إلى أخرى. من ناحية فإن الاتجاه العام يتولد عن وجود ارتباط قوي بين قيم نفس المتغير، وخلافاً لذلك فعندما يكون الارتباط الذاتي منعزلاً أو ضعيفاً فإن السلسلة تكون مستقرة وبالعكس إذا كان الارتباط الذاتي قوياً كان معنى ذلك إن السلسلة الزمنية غير مستقرة¹⁴ إذ أن نماذج الاقتصاد القياسي التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية في التقدير من أولى الخطوات التي يجب أن تتبعها هو التعرف إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا أي باختبار الفرضية الأتية :-

$$H_0 = P = 0$$

$$H_1 = P < 0$$

أذ تعد الأستقرارية شرطاً أساسياً في تحليل المؤشرات الاقتصادية قبل البدء ببناء أي نموذج وللبيان أستقرارية السلسلة الزمنية سنقوم بأختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews10 والتي تعد من الأختبارات المهمة لبيان توضيح أستقرارية السلسلة الزمنية لكل متغير اقتصادي وفق إجراء أختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة أم لا أي تحتوي على جذر وحدة وبعد إجراء الأختبارات للمتغيرات سنحصل على المخرجات كالآتي :-

الجدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة (الأستقرارية) unit root test

Variable	Estimation		شكل الأنحدار	مستوى الفروق
U	-2.587045	0.0105	None (عدم وجود حد ثابت وأتجاه عام)	الفرق الاول
GDP	-2.34568	0.0190	None (عدم وجود حد ثابت وأتجاه عام)	المستوى
PEA	-4.425820	0.0007	Constant (حد الثابت)	المستوى
PHA	-4.624249	0.0004	Constant (حد الثابت)	المستوى

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير البرنامج الاحصائي *EVIEWS 10*.

من الجداول أعلاه أن نتائج اختبار الأستقرارية جذر الوحدة حسب اختبار ديكي - فولر الموسع ADF على وفق المستويات الثلاثة سواء كان بوجود حد ثابت فقط أو وجود حد ثابت وأتجاه عام أو عدم وجود حد ثابت وأتجاه عام ، إذ يتم اختبار قيمة (t^*) المحتسبة مع قيمة (t) الجدولية أستانداً إلى جداول (t) ديكي - فولر عند مستوى معنوية (1% , 5% , 10%).

وعند إجراء اختبار أستقرارية المتغيرات في المستوى الأصلي فقد أظهرت النتائج أن بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة في المستوى (level) بوجود حد ثابت أي أنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على أنحدار زائف ومن هذه المؤشرات هي الناتج المحلي الإجمالي والانفاق على التعليم والانفاق على الصحة (Y, PEA, PHA) عند مستوى (5%) لذا فهي متكاملة من الدرجة $I(0)$ مما يعني إمكانية قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية ساكنة .

في حين كانت بقية السلاسل الزمنية للمؤشرات الأخرى غير مستقرة في المستوى الأصلي (level) مما يؤكد على عدم تحقق صفة السكون وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود جذر وحدة ، وهذا ما يدل على أن قيم (t^*) المحسوبة هي أصغر من القيم الجدولية عند المستويات (1% , 5% , 10%) الأمر الذي أزم إجراء اختبار الفروق الأولى للسلاسل الأصلية وإجراء اختبار جذر الوحدة إلى أن تتحقق صفة السكون عند المستوى (5%) وعندها ستكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، بعدم وجود حد ثابت وأتجاه عام None ومن هذه المؤشر هو البطالة. 4-3 قياس العلاقة بين معدل البطالة والمؤشرات التنموية البشرية

نظراً لتحقيق أستقرارية المؤشرات التنموية كل من (الناتج المحلي الإجمالي والانفاق على التعليم والانفاق على الصحة) عند المستوى level .بينما كانت أستقرارية مؤشر البطالة عند الفرق الأول وفي ضوء تلك المعطيات لأستقرارية وأنسجماً مع الأسس النظرية للاقتصاد القياسي فإن التقدير والتحليل لتلك المتغيرات يفترض أن يتم وفق نموذج الأنحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL وهو الأسلوب الأنسب لتحليل العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية والبطالة وفق معطيات الأستقرارية إذ يعد نموذج ARDL من الأساليب الأكثر تطوراً في تقدير نماذج الاقتصاد الخاصة بالسلاسل الزمنية غير المتكاملة من نفس الدرجة $I(0)$ ، $I(1)$ وكما يأتي :-تقدير وتحليل علاقة أثر المؤشرات التنموية على البطالة

• تقدير نموذج ARDL

الخطوة الأولى بعد اختبار الأستقرارية للمؤشرات التنموية هي تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة باعتبار معدل البطالة متغير تابع ، وان الناتج المحلي الإجمالي والانفاق على التعليم والانفاق على الصحة متغيرات مستقلة وان مدد التخلف الزمني (5، 1) بناء على القيم (AKaike) والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج اذا ان القيمة (-1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة للمتغير المعني وفق الترتيب المبين في الشكل (2)، إذ أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت $R^2 = 0.984965$ اما قيمة R^2 Adjusted R-squared (2) ، أي ما يقارب (98%) في المتغير التابع يعزى إلى المتغيرات المستقلة ، وأن (2%) تعزى إلى متغيرات أخرى غير داخلية فبلغت (0.979839) ، أي ما يقارب (98%) في المتغير التابع يعزى إلى المتغيرات المستقلة ، وأن (2%) تعزى إلى متغيرات أخرى غير داخلية

في النموذج، أما معنوية الدالة الكلية من خلال $F_{\text{Statistic}}=192.1634$ فكانت معنوية عند مستوى 5% وأن نتائج التحليل تبين في الجدول(2)

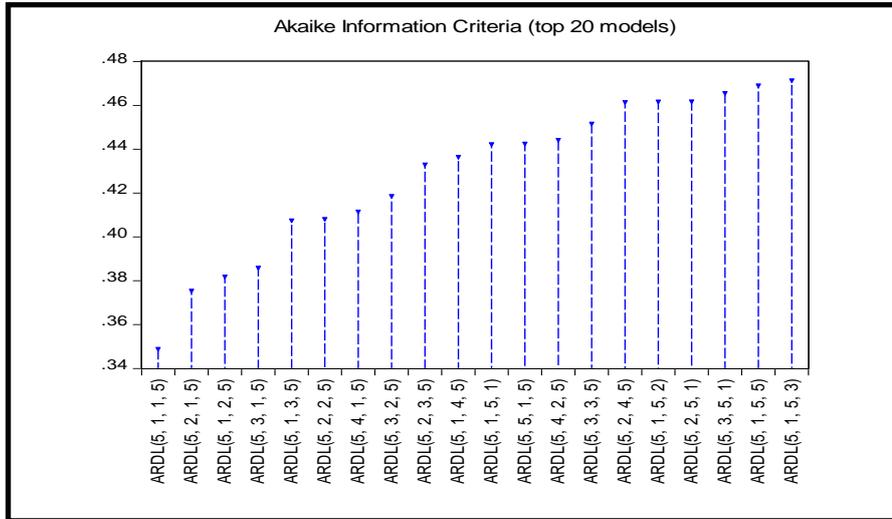
الجدول 2: يمثل نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: U				
Method: ARDL				
Date: 12/27/22 Time: 13:33				
Sample (adjusted): 2005Q2 2020Q1				
Included observations: 60 after adjustments				
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (5 lags, automatic): GDP PEA PHA				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1080				
Selected Model: ARDL(5, 1, 1, 5)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
U(-1)	1.227415	0.100556	12.20625	0.0000
U(-2)	-0.238352	0.176668	-1.349158	0.1842
U(-3)	-3.76E-12	0.180285	-2.09E-11	1.0000
U(-4)	-0.546038	0.173848	-3.140894	0.0030
U(-5)	0.517539	0.091958	5.627968	0.0000
GDP	0.021041	0.004467	4.710423	0.0000
GDP(-1)	-0.024397	0.004552	-5.360107	0.0000
PEA	0.025549	0.006185	4.130830	0.0002
PEA(-1)	-0.022958	0.005924	-3.875476	0.0004
PHA	-0.012088	0.004874	-2.479874	0.0170
PHA(-1)	0.011533	0.005472	2.107483	0.0408
PHA(-2)	-0.001875	0.002505	-0.748472	0.4582
PHA(-3)	-3.18E-14	0.002521	-1.26E-11	1.0000
PHA(-4)	0.005477	0.002825	1.939221	0.0589
PHA(-5)	-0.005976	0.001685	-3.545376	0.0009
C	0.538747	0.484807	1.111260	0.2725
R-squared	0.984965	Mean dependent var		12.91783
Adjusted R-squared	0.979839	S.D. dependent var		1.814698
S.E. of regression	0.257668	Akaike info criterion		0.348886
Sum squared resid	2.921274	Schwarz criterion		0.907378
Log likelihood	5.533428	Hannan-Quinn criter.		0.567343
F-statistic	192.1634	Durbin-Watson stat		1.218027
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج *EViews 10*.

ذاتيا باستعمال معيار اكايك (ARDL) الشكل (1) التخلف الذي حدده انموذج



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج EViews 10

اختبار الحدود للتكامل المشترك

يوضح هذا اختبار وجود علاقة التكامل مشترك أي مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة و(الناتج المحلي الإجمالي والانفاق على التعليم والانفاق على الصحة) كمتغيرات تفسيرية يتم حساب إحصائية (F) المبينة في الجدول (3) تتضح نتائج التكامل المشترك باستعمال طريقة اختبار الحدود إذ إنَّ قيم F-statistic (3.812526) هي اكبر من قيم الحدود الدنيا والعليا الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الذي تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

الجدول (3) يوضح نتائج التكامل المشترك باستعمال طريقة اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.812526	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج EViews 10

اختبار الارتباط التسلسلي

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ، وباستخدام اختبار Breusch- Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ، أذ نلاحظ من الجدول (4) أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة F و Chi-square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ونرفض الفرض البديل الذي ينص بوجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

جدول (4) يمثل نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic 9.416684	Prob. F(2,42) 0.5964
Obs*R-squared 18.57537	Prob. Chi-Square(2) 0.6891

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج *EViews 10*.

اختبار ثبات تجانس التباين

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين ، وبالاتتماد على نتائج الجدول (5) يتضح عدم وجود مشكلة تجانس التباين وذلك لان قيمة اختبار F و χ^2 غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة تجانس التباين.

جدول (5) يمثل نتائج اختبار عدم تجانس التباين

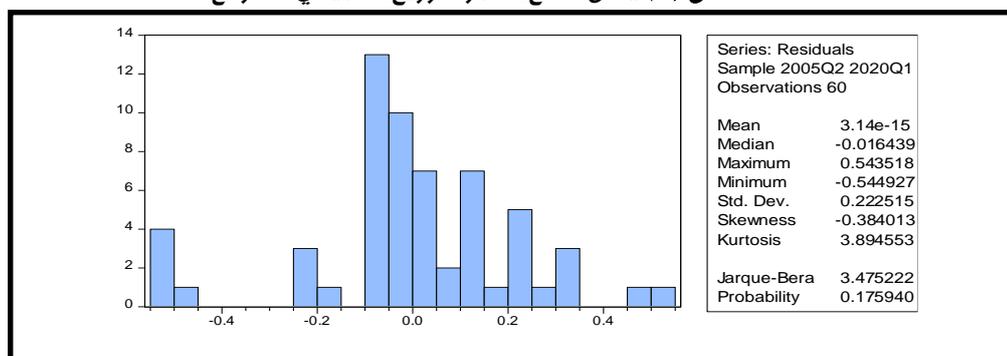
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.077109	Prob. F(15,44)	30540.
Obs*R-squared	24.87336	Prob. Chi-Square(15)	51720.
Scaled explained SS	19.35926	Prob. Chi-Square(15)	0.1979

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج *EViews 10*.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لدراسة سلوك النموذج لابد من إجراء اختبار التوزيع الاحتمالي الطبيعي للنموذج ، ويعتمد هذا على اختبار (Jarque –Berra test) للكشف عن طبيعة التوزيع الطبيعي للبواقي ، وأن الشكل (3) يمثل القيم الاحتمالية لهذا الاختبار ، ونلاحظ أن قيمة $J-B = 3.475222$ وأن قيمة P -value = 0.175940 أكبر من القيمة الاحتمالية 5% ولهذا نقبل فرضية العدم باعتبار بواقي النموذج عشوائية وتتبع التوزيع الطبيعي .

شكل (2) يمثل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

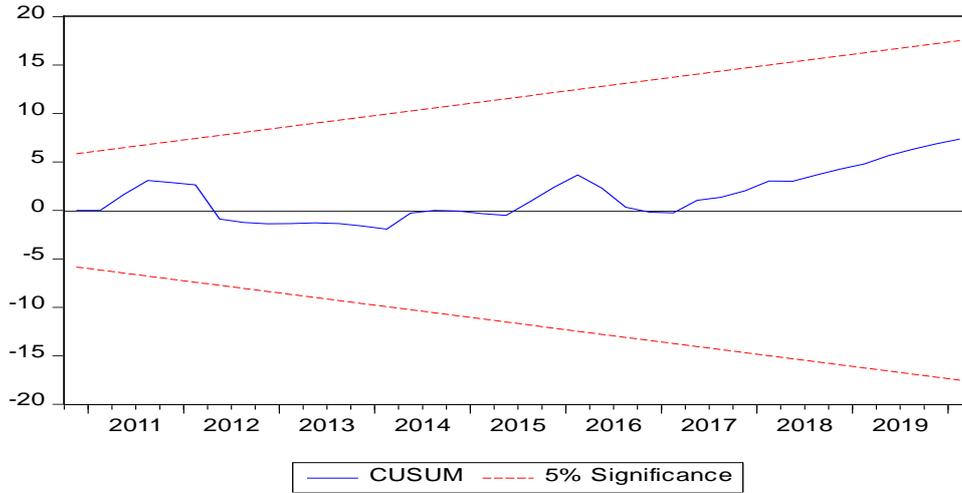
F-statistic 9.416684	Prob. F(2,42) 0.5964
----------------------	----------------------

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج *EViews 10*.

اختبار استقراره النموذج CUSUM

لغرض اختبار السكون الهيكلي (Stability) لنموذج ARDL المقدر للعلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للمدة المدروسة تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والشكل (4) يوضح نتائج الاختبار ومنه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراره المعلمات المقدر.

شكل (3) يمثل نتائج اختبار استقرارية النموذج CUSUM



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج *EViews 10*.

• تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومعلمة التصحيح:

بعد اجراء تقديرات المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل وتصحيح الخطأ حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (6) إذ نلاحظ ان معاملات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة كانت معنوية عند مستوى أقل من (10٪) وقد تكون مقبولة احصائياً ، وإنَّ تأثير الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم بتخلف زمني موجب في المتغير التابع أي ان الزيادة فيها يؤدي الى تأثير سلبي طفيف جداً في البطالة وهذا يعود الى زيادة نسبة النفقات التشغيلية في الموازنة على حساب النفقات الاستثمارية فضلا عن تزايد الانفاق العسكري لتحقيق الاستقرار الامني مما سبب زيادة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بنسبة بسيطة ، إضافة الى الإحداث التي شهدها الاقتصاد العراقي في عام 2003 إذ تفاقمت البطالة بشكل كبير لأسباب تتعلق بإجراءات الظروف الانتقالية وإصلاح الاقتصاد الوطني وتداعيات الاحتلال وما رفقه من تداعيات أمنية ، وفشل برامج الاعمار والفساد المالي والاداري. فضلا عن ركود نمو القطاع الخاص وعدم إمكانية استيعاب الاعداد الداخلة لسوق العمل من ناحية أخرى، أما الانفاق على الصحة فكان تأثيرها سالب وطفيف جداً في البطالة أيضاً وتتفق مع المنطق الاقتصادي إذ من المعروف إنَّ الانفاق على الصحة في العراق تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة وتستخدم جلها في تحسين صحة الناس فتخفض من مستوى البطالة، وعند تغيير الانفاق على الصحة كل من بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير سلبي في البطالة مقداره (0.012088 -) على التوالي.

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ الذي يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستوجب ان يكون معنوي وسالباً حتى يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ومن خلال النتائج الجدول (54) تظهر معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (-1) CointEq التي بلغت نحو (-0.394316) وهي معنوية عند مستوى (1 ٪) أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (39٪) من الاختلال قصير الاجل في البطالة في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل عند حدوث اي تغيير او صدمة في المتغيرات التفسيرية ، ويتضح ان سرعة التكيف منخفضة نسبياً في النموذج، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

جدول (6) يبين نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(U)				
Selected Model: ARDL(5, 1, 1, 5)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 12/29/22 Time: 13:52				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 60				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(U(-1))	0.266851	0.092272	2.891997	0.0059
D(U(-2))	0.028499	0.099904	0.285261	0.7768
D(U(-3))	0.028499	0.099904	0.285261	0.7768
D(U(-4))	-0.517539	0.085878	-6.026468	0.0000
D(GDP)	0.021041	0.004073	5.166526	0.0000
D(PEA)	0.025549	0.005254	4.862404	0.0000
D(PHA)	-0.012088	0.004219	-2.864840	0.0064
D(PHA(-1))	0.002373	0.001358	1.747141	0.0876
D(PHA(-2))	0.000498	0.001399	0.356041	0.7235
D(PHA(-3))	0.000498	0.001399	0.356041	0.7235
D(PHA(-4))	0.005976	0.001385	4.314008	0.0001
CointEq(-1)*	-0.394316	0.009729	-4.053635	0.0002
R-squared	0.846683	Mean dependent var	-0.068333	
Adjusted R-squared	0.811548	S.D. dependent var	0.568283	
S.E. of regression	0.246698	Akaike info criterion	0.215552	
Sum squared resid	2.921274	Schwarz criterion	0.634421	
Log likelihood	5.533428	Hannan-Quinn criter.	0.379395	
Durbin-Watson stat	1.218027			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج *EViews 10*

3-5 آليات التعافي لمواجهة البطالة بوسائل التنمية البشرية

بتطلب نجاح آليات التعافي الاقتصادي في الآتي:

1. توليد بيئة مؤسسية قادرة على دعم التنمية البشرية وسبل الحماية الاجتماعية للفئات المتأثرة بالآثار السلبية، أي شبكة الأمان الاجتماعي، والتي تُعد حزمة متكاملة من تدابير الدعم المؤسسي، ليس للفئات المتأثرة فحسب، وإنما حتى للفئات الأخرى والدعم المالي لإيجاد فرص الاستثمار والتشغيل، وإصدار التشريعات التي تحمي تلك الفئات، وتشجيع أفرادها على الاستفادة من المناهج لذلك ينبغي أن تقوم شبكة الأمان الاجتماعي في ظل برامج الإصلاح على أسس منهجية وشاملة عبر معالجة مسببات الفقر، تكييف الدعم لخدمة الفئات المتضررة.
2. التركيز على إعادة توزيع العمالة الفائضة في مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي
3. التدابير الاقتصادية الكلية للحد من البطالة، والتي تهدف إلى إزالة عوائق نمو النشاطات العمالة المكثفة، أو إيجاد فرص عمل جديدة، وتشمل إجراءات تعزيز الأعمال الصغيرة والمتوسطة من أجل التصدير ودعم المزارع الصغيرة والمنشآت ذات العمالة المكثفة، ووضع من اقتناء مدخلات الإنتاج والحصول على التسهيلات الائتمانية، القوانين من أجل حماية حقوق العاملين، وتطوير نظم الضرائب والمصارف لتمكين الأعمال الصغيرة.

4. مكافحة الفقر وسوء التغذية، وهي تهدف الى معالجة قضايا نقص الغذاء والجوع بمعناه المباشر المنتشر بين الطبقة الفقيرة والمعدمة، تتضمن هذه التدابير إجراءات توافر الغذاء الأساسي، وتسهيل الوصول عن طريق ترتيبات مؤسسية تمتاز بالكفاءة وبأسعار معقولة.
5. اجراءات الإنفاق العام المحلي وتشمل هذه المجموعة من التدابير إلى تخفيف المعاناة عن الطبقات الفقيرة في بعض المناطق، أو القطاعات الاجتماعية، وتشمل دعم بعض السلع الاستهلاكية كالوقود والخبز أو الخدمات مثل التعليم والصحة بما يشكل استفادة الفئات المقصودة فعل، إضافة إلى القيام بأعمال تهدف إلى توافر منافع وخدمات مستدامة للمجتمع المحل.
6. -إجراءات حماية الأسرة والطفولة وتهدف هذه الإجراءات إلى زيادة فرص عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع ،وتحسين المستوى المعيشي ، وتشمل إجراءات دعم دور الهيئات للتعليم الأساسي للأطفال قبل دخولهم سن العمل ،إضافة إلى محو الامية وتنظيم الأسرة.

نتائج البحث

1. عدم وجود برامج حقيقية وواقعية للتنمية ذات ابعاد تتعلق بجانب الامن الاجتماعي بالقدر المناسب اضافة الى تراجع الاداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج.
2. يواجه العراق تحديات وصعوبات كبيرة جعلته يواجهها وخاصة في مجال التعليم ومن ضمنها زيادة السكان، وقلة المباني والمؤسسات التعليمية وعدم توجيه المبالغ المخصصة للتعليم بالأوجه الصحيحة لمواصلة عملية النمو والتنمية المستدامة.
3. يواجه التعليم في العراق مشكلة تكاليف التعليم مع قلة الحوافز في ظل عدم وجود فرص عمل بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية والظروف المعيشية
4. تدهور في نسب الإنفاق على الصحة مع إخفاء النفقات التي تخصصت لها مع إتجاهها إلى غير اتجاه وحول المصاريف الأخرى وتشمل الأجور والرواتب.
5. السياسة التشغيلية في العراق ما زالت دون مستوى الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية (ILO) لتطوير الشراكة الاجتماعية في بلادنا بالصيغة التضامنية لتوسيع الانشاءات الوطنية واستقطاب الرساميل الاجنبية وخلق فرص العمل الفعالة لتقليل الفقر ومكافحة البطالة وتطبيق برامج تأهيل وتدريب القوى العاملة وتنشيط سوق العمل العراقي وتنويع المهارات بما ينسجم والطلب على قوى الانتاج وتحديث تشريعات العمل الوطنية بما يتلاءم مع التجارب العالمية ومعايير العمل الدولية.
6. زيادة السكان في العراق وتراجع التخطيط التعليمي وتدني ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب البطالة الى رفع معدلات البطالة ، يضاف الى ذلك إفتقار الدولة الى برامج فعالة لمعالجة البطالة والتحكم الايجابي بعدد الداخلين الجدد الى سوق العمل

توصيات البحث:

1. اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على التصنيع برعاية مؤسسة حكومية تمثل الجهات الوزارية المعنية مهمتها توظيف الكفاءات المؤهلة وقيد التكوين لتنفيذ مشاريع تنمية ضمن استراتيجية تنويع الموارد المالية.
2. العمل على تحديث المناهج التعليمية لمواكبة التطورات العلمية، وبما يضمن تأهيل الخريجين من الناحية العملية.
3. انشاء قاعدة بيانات ونظام معلوماتي متكامل للتوظيف والبحث عن توفير فرص العمل والبحث.
4. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وهنا تحاول التنمية المستدامة على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المطلوبة.
5. ادخال طرق ومكتسبات جديدة لقطاعي التعليم والصحة لمحاولة زيادة الجهود وتحسين نوعية التعليم.

6. العمل على إيجاد دوافع لدى أبناء العراق في إكمال التعليم عامودياً من الدراسة الأبتدائية وإلى الدراسات العليا للتقليل من تكاليف التعليم وتقديم المنح للطلبة وهنا زاد الأهتمام بشكل يتماشى مع هؤلاء الخريجين وإيجاد فرص عمل في الدولة وخارجها.
7. إيجاد شراكة قوية ومنتينة بين الجامعات والمدارس في كافة القطاعات وخاصة الإنتاجية منها من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء مصانع وشركات خاصة ذات القطاع العام والخاص لزيادة الفائدة لكل الخريجين ورفد العملية الإنتاجية والخبرات العلمية المتطورة مع العمل على تطبيق البحوث والدراسات وإيجاد الاختراع للاستفادة منها في كافة الجوانب
8. وضع أنظمة وقوانين حديثة تتلاءم مع المصلحة العامة للوصول الى تجارب دولية متطورة حديثاً بالتكنولوجيا وتوفر فرص عمل متاحة وحوافز تعليمية للدارسين ونشر البحوث للاستفادة.

المراجع

- ¹ Kumar, mahendra (2022), Human Development: Meaning, Objectives and Components, in 7/1/2022 <https://www.economicdiscussion.net/human-development/human-development-meaning-objectives-and-components/11754>, p21.
- ² فوجو، ميسون زكي، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2021، غزة، ص 42.
- ³ علام، سعد طه. عبد العال، فريد احمد، اقتصاديات التنمية البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ص 63.
- ⁴ الصدر، محمد باقر فلسفتنا، دار التعارف للمطبوعات، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص 40.
- ⁵ مروان، محمد (2018)، تعريف مصطلح مؤشر التنمية البشرية، في 2018/8/18 <https://mawdoo3.com>
- ⁶ منتدى البدائل العربي للدراسات (2014)، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر. <http://afalebanon.org/?p=5642>، ص 1.
- ⁷ منظمة الصحة العالمية، رغم زيادة إنفاق البلدان على قطاع الصحة، ما زال الناس يدفعون الكثير من أموالهم الخاصة، بيان صحفي جنيف 20 فبراير 2019 <https://www.who.int/ar>
- ⁸ -علام، سعد طه. عبد العال، فريد احمد (2012)، اقتصاديات التنمية البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ص 63.
- ⁹ -حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (عمان، دار الميسرة للنشر، 2010) ص 15.
- ¹⁰ -مالكوم جبلز - مايكل زفر ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، وعبد العظيم مصطفى ، ومراجعة محمد إبراهيم منصور، (الرياض دار المريخ للنشر، 2009) ص 319.
- ¹¹ -ميساء حبيب سلمان ، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (أكاديمية العربية المفتوحة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، سوريا ، 2009)، ص 75.
- ¹² عماد الصعيدي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (عمان، دار الميسرة، 2000)، ص 238.
- ¹³ (British Library Cataloguing , Peter Sinclair , Basil Black well Ltd , Unemployment Economic Theory and Evidence First Published , 1987) , P 3-15 ., in publication Data
- ¹⁴ - حسين طلافحة ، حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 45 ، الكويت ، 2012 ، ص 5
- ¹⁵ حيدر عبد الأمير جاسم ، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، مصدر سابق ، ص 82 .
- ¹⁶ حاكم حسن محمد ، إدارة المدينة العراقية في ظل اقتصاد المعرفة بعد الاحتلال (بغداد أنموذجا) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ، العدد ١١ ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2008 ، ص 11.
- ¹⁷ كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع WWW.arabsi.org تاريخ دخول الموقع 2020/6/31.

¹⁸ محمد عبد العال، رفاه شهاب: "نظرية الاقتصاد القياس"، مطبعة دار الحكمة، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991، ص 11-12.

¹⁹ محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية مدخل حديث باستخدام windows spss، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 649-650.